تقييم بعض الحلول المطروحة لأزمة المديونيه الخارجية للدول الأفريقيه

سامى السيد (*)

مقدمة

تعانى الدول الافريقية من العديد من المشكلات الأقتصاديه، وعلى رأسها مشكلة المديونية الخارجيه . ففى الوقت الذى تعانى فيه الدول الافريقية من انخفاض الدخل القومى وانخفاض الادخار القومى، وعجز ميزان المدفوعات وعدم توفر الحصيله الكافية من النقد الأجنبى للحصول على الواردات الضروريه للدولة - سواء الاستهلاكية منها أو الانتاجيه - وانخفاض السيولة النقدية الخارجيه ، ونقص التمويل المطلوب للاستثمارات اللازمه لعملية التنمية الشامله والمرغوب فيها ، نجد أن المديونية الخارجية تضغط على امكانيات تلك الدول لتزيد من تعقيد الأزمة والمشكلات التى تواجهها .

فهناك أقساط وفوائد للديون الخارجية تلزم البلدان الافريقية بسدادها وفى المواعيد المقررة ، برغم المصاعب العديده التى تواجهها . ومن أجل ذلك تحاول تلك الدول ضغط وارداتها إلى أدنى مستوى ممكن ، حتى تستطيع توفير قيمة الأقساط والفوائد . ومن المعروف أن امكانية ضغط الواردات تتسع كلما انطوت واردات الدوله على جزء كبير من السلع الكمالية والترفيه، وكلما تعاظمت رقابة وسيطرة الدوله على قطاعى التجارة ، ولكن فى الدول الافريقيه ينخفض نصيب السلع الكماليه والترفيه من

* د.سامى السيد : مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهره .

اجمالى الواردات ، وتنطوى معظم الواردات على سلع أساسيه وضروريه سواء كانت سلعا إنتاجيه ووسيطة أو كانت سلعا استهلاكية ضرورية لا غنى هنها .

ومن ثم، نجد أن الدول الافريقيه المدينه تعتمد على المزيد من التمويل الخارجى لمواجهة أزمة المديونية الخارجية . فحصيلة صادراتها من النقد الأجنبى لاتكاد تكفى للحفاظ على مستوى الواردات الضرورية للتنمية ، وللمشروعات الإنتاجية المطلوبة ، ولسد نقص الإنتاج المحلى عن متطلبات الاستهلاك المحلى . فإذا أضفنا إلى ذلك عبء خدمة الدين الخارجى من أقساط وفوائد، نجد أن تلك الدول تضطر للاقتراض من أجل السداد وللدخول فيما يسمى بحلقة الاقتراض الخبيثة .

هذه الحلقة الخبيثة لابد أن تؤدى بالدول الافريقيه المدينة إلى الإعسار، وما يترتب عليه من السعى لإعادة جدولة الديون الخارجية ، حيث تسعى الدولة المدينه إلى تأجيل مدفوعات خدمة الدين لفترات زمنية مقبلة حتى يتسنى لها الوفاء بتلك المدفوعات . ولكى توافق الدول الدائنه على إعادة جدولة الدين ، يجب على الدولة المدينه قبول شروط صندوق النقد الدولى والخاصة بالسياسة الاقتصادية الواجب اتباعها، وذلك بهدف ضمان استرداد القروض المقدمة لها .

ومن ثم ، فإن الدوله الافريقيه المدينه تجد نفسها مضطرة لقبول هذه الشروط، وتنفيذ الإجراءات الاقتصادية التى يطالب بها الصندوق. وإن كان تطبيق هذه الإجراءات دفعة واحدة كما يطالب الصندوق ، غالباما يؤدى إلى الكثير من الاضرابات ا السياسية والاجتماعيه للدول المدينة . والامثله على ذلك كثيره، فهناك ماحدث فى مصر فى يناير ١٩٧٧ ، وفى تونس عام ١٩٧٨ والمغرب صيف ١٩٨١ ، والسودان عام ١٩٨٥ ، وأخيرا الجزائر عام ١٩٨٨ . حيث تعبر هذه الاضطرابات عن التذمر الشعبى تجاه ارتفاع الأسعار، وتدهور القوه الشرائيه للعملة المحلية، وتخفيض حجم العمالة المستخدمة ، وغيرها من الاثار المترتبه على تطبيق الإصلاحات التى يشترطها الصندوق دفعة واحدة. مما أدى إلى تبنى معظم الدول المدينة للأسلوب التدريجى فى تنفيذ الإصلاحات التى يطالب بها الصندوق ، حتى تتفادى التذمر الشعبى وما يولده من اضطرابات .

ولكى تستطيع الدول الافريقيه المدينة الخروج من هذه الحلقه الخبيثة للاقتراض ، لابد من التوصل إلى حل شامل وجذرى لأزمة المديونية الخارجية . حل يخرج بهذه الدول من حلقة الاقتراض الخبيثة ويحررها فى طريقها للقيام بالتنمية الشامله التى تبتغيها لشعوبها، دون أن يمثل هذا الدين حجر عثرة فى طريقها وعائقا لتنميتها، ومن ثم، يتناول هذا البحث مجموعة من الحلول المقترحة لمواجهة

أزمة المديونية الخارجية للدول الافريقيه، فى محاولة للتوصل إلى أفضل هذه الحلول وما يتناسب منها مع واقع وظروف تلك الدول.

أزمة المديونية الخارجية

لعل قيام الكثير من الدول الافريقية المدينة بالتفاوض فى إطار ناديى باريس ولندن لإعادة جدولة ديونها الخارجية ، وبشكل متكرر، طوال سنوات الثمانينات، لهو أكبر دليل على حدة الأزمة التى تواجهها تلك الدول فى خدمتها لإعباء الدين الخارجى. ففى خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧تم إعادة جدولة الدين لـ٥٣ دوله مدينة منها ٢٦ دولة افريقية ، كما أن هناك ١٦ دوله أفريقية، قامت باعادة جدولة ديونها الخارجية بين ثلاث وثمانى مرات خلال الفتره المذكورة[١].

و لإتمام عمليات إعادة الجدولة، كان لابد للدوله الأفريقية المدينه من قبول إجراء ات التثبيت الاقتصادى التى يشترطها صندوق النقد الدولى(٢). والتى تتمثل أركانها الرئيسيه فى: القضاء على عجز ميزان المدفوعات وتعديل أسعار الصرف بما يعكس القوه الشرائية الحقيقية للعمة المحلية ، حتى يمكن زيادة القدرة التنافسيه فى الأسواق الدولية ، وهو ما يؤدى إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات . وكذلك تشجيع الاستثمار الخاص والاجنبى، وما يتطلبه من تعديل لنظام الأسعار بما يعكس التكلفة الحقيقية لخدمات عناصر الإنتاج وللسلع والخدمات ، وبالإضافة إلى ضرورة تحسين المناخ العام للتشجيع على الاستثمار . وأيضا العمل على زيادة الادخار وتوفير الحوافز الكافيه لتشجيعه ، وهو ما يتطلب تعديل أسعار الفائده بما يعكس الندره النسبيه لعنصر رأس المال . وأخيرا يشترط الصندوق إعادة النظر فى أولويات الإنفاق والاستثمار الحكومى ، وتقليص نمو القطاع العام واقتصاره على القيام بمشروعات البنيه الاساسيه، مع العمل على ضغط الإنفاق الحكومى واتباع سياسات تقشفيه .

وبالطبع فإن عملية إعادة جدولة الديون الخارجية ليست إلا تأجيلا للمشكلة الى فترة زمنية قادمة، وهى غالبا فترة زمنية قصيرة، ما تلبث أن تنقضى لتعود الدوله المدينة إلى مواجهة المشكلة من جديد ، بل وبصورة أكثر حدة من ذى قبل. فعمليات أعادة الجدولة تؤدى ألى زيادة عبء الديون الخارجية وذلك بسبب "رسملة الفائده" التى تصاحب عملية أعادة الجدولة وفوائد التأخير التى يتحملها البلد المدين عند الاتفاق على تأجيل السداد وتجميد مدفوعات خدمة الدين لفتره زمنية محددة .

جدول رقم (١)

تركيب الدين الخارجى القائم على البلدان الأفريقية خلال الفتره ١٩٧٠- ١٩٨٦

(النسبة المئويه من مجموع الديون طويلة الأجل)

البلـــــد	ديون من مصادر رسمية			ديون من مصادر خاصة		
	١٩٧٢-٧٠	١٩٨٢-٨٠	١٩٨٦	١٩٧٢-٧٠	١٩٨٢-٨٠	١٩٨٦
مصر	٥٠,٤	٥٨,٨	٧١,٩	٢٤,٦	١٦,٢	٢٨,١
تونس	٥٣,٩	٤٥,٨	٦٦,٥	٢١,١	٢٩,٢	٣٣,٥
الجزائر	٣٤,٤	١٤	٢١,٢	٤٠,٦	٦١	٧٨,٨
المغرب	٥٩,٤	٣٨,٧	٦٧,٩	١٥,٦	٣٦,٣	٣٢,١
اثيوبيا	٦٥,٥	٦٩,٥	٨٦,٢	٩,٥	٥,٥	١٣,٨
تنزانيا	٤٥,٧	٥٧	٨٩,٧	٢٩,٣	١٨	١٠,٣
زائير	١٩,١	٤٩,٤	٨٦,٦	٥٥,٩	٢٥,٦	١٣,٤
زامبيا	١٦,٤	٥٢,٨	٨٣,٧	٥٨,٦	٢٢,٢	١٦,٣
السنغال	٤٤,٤	٥٢,١	٨٧,٩	٣٠,٦	٢٢,٩	١٢,١
السودان	٦٤,٧	٥٥,٨	٨٠,١	١٠,٣	١٩,٢	١٩,٩
سيراليون	٤٥,٥	٥٠,٨	٦٤,٣	٢٩,٥	٢٤,٢	٣٥,٧
غانا	٤٣,٨	٦٨,٦	٩٥,١	٣١,٢	٦,٤	٤,٩
الكاميرون	٦١,٧	٤٢,٩	٦٦,٨	١٣,٣	٣٢,١	٣٣,٢
كوت ديفوار	٣٨,٦	١٧,٣	٣٣,٣	٢٦,٤	٥٧,٧	٦٦,٧
كينيا	٤٣,٨	٤٢,١	٧٥,٦	٣١,٢	٣٢,٩	٢٤,٤
ليبيريا	٦٠,٨	٥٦,٥	٨١,٨	١٤,٢	١٨,٥	١٨,٢
مالاوى	٦٣,٤	٥٤,٦	٩٢,٩	١١,٦	٢٠,٤	٧,١
النيجر	٧٢,٨	٣١,٧	٦٥,٩	٢,٢	٤٣,٣	٣٤,١
نيجيريا	٥١,٦	١٥,٣	٤٠,١	٢٣,٤	٥٩,٧	٥٩,٩

المصدر : البنك الدولى ،تقرير التنمية فى العالم عام ١٩٨٨، ص٢٢٢.

فعند الاتفاق على إعادة جدولة الدين الخارجى ، يتم تأجيل السداد لأقساط وفوائد الدين لفترة سماح يتفق عليها . فتضاف فوائد الدين إلى أصل الدين وهو ما يعرف بـ " رسملة الفائده " ، ويلتزم البلد المدين بدفع فوائد تأخير على كل من الأقساط المؤجله وكذلك الفوائد المؤجلة[٣]. وهو ما يعنى تزايد مدفوعات خدمة الدين، وزيادة الالتزامات على الدول المدينة .

كما أثبتت التجارب ، أن الاجراءات الاقتصاديه التى يتطلبها صندوق النقد الدولى لاتؤدى إلى حل لمشكلة المديونية الخارجية . فقد قامت العديد من البلدان الأفريقية بالفعل بتنفيذ هذه الإجراءات ، ولكنها مازالت تواجه نفس الأزمه، ولم تستطع تلك الإجراءات أن تخرجها من هذه الحلقة الخبيثة للاقتراض ،فمازالت تلك الدول تضطر إلى اللجوء لعمليات إعادة الجدولة بشكل متكرر .

وقبل الانتقال إلى استعراض مجموعة من الحلول المطروحة على الساحة الدولية لمواجهةأزمة المديونية الخارجية، نجد أنه من المفيد أولا إلقاء الضوء على حجم الديون الخارجية، نجد أنه من المفيد أولا إلقاء الضوء على حجم الديون الخارجية لأقطار القارة الأفريقية وكذلك تركيب هذا الدين من حيث مصادره المختلفة ،حتى يمكن تقييم الحلول المطوحة بما يتناسب مع واقع وظروف المديونية الخارجية للبلدان الافريقية .

فقد بلغ إجمالى الدين الخارجى المستحق على الأقطار الأفريقية نحو ٢٥٧ مليار دولارفى نهاية ١٩٨٧ ، بمعدل نمو سنوى يصل إلى٩٪ فى المتوسط طوال الفتره ١٩٨٠- ١٩٨٧. متجاوزا بذلك معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى بلدان القارة، والذى لم يتعد ٢٪ فى السنوات المذكورة لأقطار القارة مجتمعة .

كما أن إجمالى الدين الخارجى للبلدان الأفريقية يمثل نحو ١٠٢٪ من إجمالى الناتج المحلى لأفريقيا عام ١٩٨٧ ،ونحو ٣٨٤٪ من إجمالى الصادرات السلعيه والخدمية للقارة خلال نفس العام . بالإضافه إلى ذلك ، فإن نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى للأقطار الأفريقيه تبلغ نحو ٦٠١٪ف ى العام السابق ، أما نسبته إلى أجمالى الصادرات من السلع والخدمات فقد بلغت ٢٣٠١٪ خلال العام المذكور [٤].

ولتوضيح هيكل الدين الخارجى القائم على البلدان الأفريقية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٦ من حيث المصدر ، نستخدم الجدول رقم[١]:

يوضح الجدول السابق ، تركيب الدين الخارجى القائم على أقطار القاره الافريقيه خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٦من حيث المصدر. فقد تم تقسيم الديون طويلة الأجل المستحقة على هذه البلاد طبقا لمصادرها، مابين مصادر رسمية ومصادرخاصة.

ويتضح من الجدول السابق،أن معظم المديونية الخارجية للبلدان الافريقية هى ديون من مصادر رسمية . فباستثناء الجزائر وكوت ديفوار ونيجيريا، والتى تعتبر النسبه الغالبة من ديونها ديوناً تجارية من مصادر خاصة، فإن المديونية الخارجية لباقى الاقطار الأفريقية المدينة تعود بصفة أساسية إلى الديون الرسمى

ومن ثم، فعند البحث عن الحلول المناسبه لمواجهة أزمة المديونية الخارجية للأقطار الافريقية يجب مراعاة طبيعة تلك الديون. فعلى خلاف ديون بلدان أمريكا اللاتينية، والتى تتضمن معظم ديونها ديونا تجارية من مصادر خاصة، نجد أن المديونية الافريقية هى فى المقام الاول من مصادر رسمية. ولذلك فإن المقترحات العديده المطروحة على الاهتمام بالديون التجارية، قد لا تصلح بالأساس كإطار عام لحل الأزمة بالنسبة للبلدان الافريقية.

فقد بدأ تصاعد أزمة المديونية الخارجية على الساحة الدولية عندما أعلنت المكسيك توقفها عن خدمة ديونها الخارجية فى أغسطس عام ١٩٨٢، وكانت تبلغ حينذاك حوالى ٨٠ مليار دولار امريكى. وتبعتها البرازيل بإعلان مماثل والتى تبلغ ديونها الخارجية نحو ٨٧ مليار دولار، وتلتهما الأرجنتين بعد فترة وجيزة(٥) مما هددالنظام المصرفى الدولى بالانهيار، وتتطلب سرعة إيجاد الحلول اللازمة لمواجهة تلك الأزمة الأزمة. مماجعل معظم المقترحات المتعلقة بمواجهة أزمة المديونية الخارجية، تهتم بصفة أساسية بالديون التجارية الخاصة.

ولذلك،يجب على الدول الافريقية الأستفادة بمثل تلك المقترحات لتسوية ديونها التجارية، بالإضافة إلى قيامها بالدور اللازم لإيجاد الحلول المناسبة لتسوية ديونها من المصادر الرسميه .

وقد اعتمدت معظم الدول الأفريقيه على عملية إعادة جدولة مديونيتها خلال سنوات الثمانينات. حتى تستطيع مواجهة هذه المديونيه الكبيره .فقد تم خلال الفتره ١٩٧٦- ١٩٨٨ إعادة الجدولة ٩٤ مرة فى كل من ناديى لندن وباريس من قبل مجموعة الـ ٣٤ بلدا الجديره بمساعدات التنميه الرسميه فى أفريقيا جنوب الصحراء[٦] .

وقد اضطرت بعض الدول إلى القيام بهذه العمليه مرارا وتكرارا ، فعلى سبيل المثال قامت "الكوت دى فوار" بإجراء عملية إعادة الجدولة سبع مرات خلال الفتره ١٩٨٤- ١٩٨٨ ثلاث مرات ، اثنتان للبنوك التجاريه والباقى للدائنين الرسميين . وكذلك الحال بالنسبة للسنغال والسودان ، حيث أجرت كل منهما ثمانى عمليات لإعادة الجدوله .

وكانت أكثر بلاد القاره إجراء لهذه العمليه هى زائير، حيث قامت بعملية الجدولة إحدى عشر مرة تقريباً ست مرات للبنوك التجاريه والباقى لدائنين رسميين . وكانت أقل البلدان إجراء لهذه العمليه هى "غينيا" حيث أجرت عملية إعادة الجدوله مرة واحدة فقط .

وقد بلغت المتأخرات التى أعيدت جدولتها لدول القارة الافريقية خلال سنوات الثمانينات حوالى ٢٢ بليون دولار للقروض الرسمية وحوالى ١٢بليون دولار للقروض التجارية [٧].

وإذا استطعنا - بصفة عامة - تقسيم ديون الدول الافريقية إلى ديون رسمية وديون خاصة للبنوك التجارية، يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن كل دولة أفريقية مدينة تنقسم مديونيتها إلى النوعين السابقين. وإن كان يغلب على مديونية بعضها أنها مديونية خاصة (الجزائر وكوت دى فوار ونيجيريا)، فى حين يغلب على معظمه اصفة المديونية الرسمية .

ليس معنى ذلك أن كلا من المجموعتين يمكن اعتبارها مجموعة متجانسة بأى حال من الأحوال. فهى تختلف فى مستوى متوسط الدخل بالنسبة للفرد وحدة عبء المديونية، ونوعية جهود التكييف التى تقوم بها . بالاضافة إلى اختلافها فى ما تتمتع به من موارد ، وهياكلها الاقتصادية . ومن ثم فإن تصميم وتطبيق أى استراتيجية لمواجهة الدين لابد أن يأخذ هذه الاختلافات فى الاعتبار .

فمجموعة البلدان منخفضة الدخل فى أفريقيا جنوب الصحراء تعانى من أوجه ضعف هيكلية عميقة الجذور فى أقتصادياتها، كما أن قواعدها المالية وهياكلها الأساسيه ضعيفة ، ويعتمد قطاعها التصديرى إلى .حد كبير على السلع الأولية كما أنها تعانى من انخفاض مستويات التغذية والتعليم، والتى يصاحبها تفاقم سريع فى معدلات نمو السكان . ومعظم ديون هذه البلدان مستحقة لدائنين رسميين[٨].

وما زالت مشكلات خدمة الدين فى هذه البلدان الأفريقية منخفضة الدخل المثقلة بالديون بالغة الصعوبة.ويحتاج الأمر لمعالجتها إلى تحسين أدوات مواجهة الدين وتوسيعها، كمايتطلب الأمر استخدام أدوات جديدة[٩].

وهناك مجموعة من البلدان الأفريقية تواجه نوعا مختلفا من مشكلات المديونية ، وهى السودان وغينيا وزامبيا ، حيث تتحمل هذه البلدان متأخرات كبيرة من اقساط الديون للدائنين الرسميين. ومن ثم نجد أنه حتى لو اتبعت هذه الدول برامج تكييف هيكلى واقعية فسيكون من الصعب على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تقديم الدعم الخارجى اللازم طالما بقيت المتأخرات من المديونية على عاتق مثل هذه الدول .

وليس بالغريب نتيجة ذلك أن تتوقف جهود هذه الدول من أجل التكيف الهيكلى طالما بقيت هذه العقبات دون حل واضح ، وهو ما يمثل استمرار لمحنتها الاقتصاديه دون القدره على حل المشكلة الأصلية المتعلقة بأصل الدين .

وخلال العامين الماضيين بدأت الجهود خارج استراتيجية الدين التقليدية، وتحت ما سمى بنهج التعاون الاقتصادى المكثف لصندوق النقد الدولى ، والذى يستخدم مجموعات الدعم لمساعدة البلدان الاعضاء التى تعانى متأخرات طويلة الأجل . وفى الوقت نفسه ينبغى للبلدان المدينة الأخرى أن تحذر من أن يسبب إهمال مشكلات خدمة الدين تزايد مثل هذه المشكلات مما يقيم حاجزا -يصبح من الصعب اجتيازه- أمام النمو الاقتصادى السليم.

كما أن هناك مجموعة أخرى من الدول الافريقية المثقلة بالديون الخارجية، والتى تعانى من صعوبات شديده لمواجهة هذه الديون وهى الدول التى تقع فى الدرجة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل مثل مصر والكاميرون . فالدين الخارجى أساساً دين رسمى، مما يحد من نفع برامج البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الرامية الى تخفيض الدين التجارى .ومن ناحية أخرى ، نجد أن مستويات دخلها - وفى بعض الحالات موقعها الجغرافى - تبقيها خارج نطاق برنامج البنك الدولى الخاص لمساعدة أفريقيا[١٠] .

فى مثل هذه الحالات ، وبالنسبة لمثل تلك الدول نجد أن جهودها فى الفترات الماضية قد تركزت على إعادة جدولة الدين الرسمى عن طريق نادى باريس بالشروط التقليدية. وقد كاد دينها المعلق أن يعرقل برامج التكيف الاقتصادى الخاصة بها ما لم تجد هذه الدول طرقا أخرى لتخفيض عبء دينها سواء من خلال برامج جديده أو تيسيرات خاصة على أساس حالة بحالة. وهو ماتم بالفعل بالنسبة لمصر خلال السنتين الاخيرتين ١٩٩٠-١٩٩٢ واستطاعت من خلاله أن تسقط ٥٠ ٪ من مجموع ديونها الرسمية.

نخلص من ذلك ، إلى أ نه إذا كنا نهدف للتوصل إلى إستراتيجية عامة لمواجهة ديون البلدان الافريقية ، تضع الأسس والمعايير التى يمكن أن تطبق فى صيغتها العامة على معظم هذه البلدان واتفاق جماعى، إلا أن التطبيق التفصيلى لمثل هذه الأستراتيجية على كل ودولة أومجموعة دول لابد أن تمليه ظروف هذه الدولة أو هذه المجموعة من الدول والسلوك المحتمل لمختلف مجموعات الدائنين.

مقترحات الحل

أولا - خطة بيكر وخطة برادى : -

فى اجتماع مشترك لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى سيول عام ١٩٨٥ قدم وزير الخزانة الأمريكى حينذاك "جيمس بيكر" ماعرف باسم "خطة بيكر" لمواجهة أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث . وقد ركزت الخطة جهودها فى أزمة المديونية على خمس عشرة دولة مدينة ، والتى تعتبر الدول المدينة الرئيسية فى العالم الثالث وتمثل الديون التجارية الخاصة النسبة الأكبر من ديونها. هذه الدول هى : ساحل العاج والمغرب ونيجيريا من افريقيا ، والارجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلى وكولومبيا وبيرو وأورجواى وفنزويلا والمكسيك والاكوادور من أمريكا اللاتينية ، والفلبين من آسيا ، ويوغوسلافيا من أوروبا .

ويتمثل أسلوب مواجهة أزمة المديونية الخارجية لتلك الدول من وجهة نظر خطة بيكر فى ضرورة قيام البنك الدولى وبنك التنمية للدول الامريكية بزيادة قروضها الصافية للدول المذكورة بنسبة ٥٠٪ خلال ثلاث سنوات ، لترتفع من ٦ إلى ٩ مليار دولار أمريكى سنويا . بالإضافة إلى ذلك ، تقوم البنوك التجارية بمنح قروض جديدة لتلك الدول فى حدود ٢٠ مليار دولار أمريكى خلال فترة الثلاث سنوات المذكورة ، بمتوسط سنوى يبلغ نحو ٦,٦ مليار دولار[١١] .

ولكى تتمتع هذه الدول بتلك القروض الجديده لابد ان تتبع خطة للإصلاح الاقتصادى الشامل ، والذى يهدف إلى رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات التضخم وعجز موازين المدفوعات . وهو ما يؤدى إلى تحقيق النمو الاقتصادى لتلك الدول ويزيد من قدرتها على سداد ديونها الخارجية ، وبالتالى إعادة الثقة فى إقتصادياتها ورفع جدارتها الائتمانية وتشجيع البنوك التجارية على ان تقدم لها المزيد من التمويل والقروض التى تحتاج اليها .

وتتضمن خطة الإصلاح الإقتصادى الشامل ، والتى يتعين على الدول السابقة اتباعها ، مجموعة

من الاجراءات الهامة والمتكاملة . أولها : الاعتماد على سياسات السوق والتى تعنى الحد من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص ودعمه وإصدار التشريعات اللازمة لمساندته ، وكذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة واجتذابها بتوفير المناخ الاستثمارى الملائم اقتصاديا وسياسيا وتشريعيا . وثانيها : تطبيق أسعار صرف حقيقية وتحرير التجارة الخارجية . وثالثها : تطبيق أسعار فائدة حقيقية لزيادة المدخرات المحلية وتعبئتها ، وتحقيق الإصلاح الضريبى والعمل على وقف ظاهرة تسرب أو هروب رأس المال من الدول المدينة الى الخارج للحد من الانتقال العكسى للموارد الرأسمالية إلى خارج تلك الدول والتى تعتبر فى أمس الحاجة اليها[١٣].

وقبل تقييم هذه الخطه ، نجد انها قد وضعت خصيصا لخمس عشرة دولة هى أكثر دول العالم الثالث مديونية للبنوك التجارية ، ومن ثم فقد تم استبعاد الدول المدينة التى تشكل الديون الرسمية الحكومية النسبة الأكبر من ديونها ، كما أنها اقتصرت فى اختيارها على ثلاث دول افريقية فقط.

وقد رحبت معظم الدول الراسمالية المتقدمة بهذه الخطة . فبالاضافة إلى ماتستهدفه الخطة من زيادة قدرة هذه الدول المدينة على خدمة ديونها الخارجية وعودة تدفق الفوائد المستحقة على ديون العالم الثالث إلى البنوك التجارية بما يضمن استقرار الاوضاع المصرفية الدولية [١٣] ، فان الخطة توفر للدول الرأسمالية المتقدمة مجموعة هامة من المزايا والتى تنشأ عن الإجراءات التى يتعين على الدول المدينة اتباعها والسابق الإشارة اليها . من أهم هذه المزايا حل مشكلة محدودية فرص الاستثمار داخل الدول الرأسمالية المتقدمة مع توافر البيئة الاستثمارية المناسبة لرأس المال الخاص بتلك الدول المدينة ، مع زيادة صادرات الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول المدينة نتيجة لاتباع الدول الاخيرة سياسة حرية التجارة الخارجية [١٤] .

إلا أنه ، وعلى الجانب الآخر ، لم ترحب الدول المدينة بهذه الخطة فقد أكدت مجموعة الدول المدينة عدم موافقتها على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التى يطلبها صندوق النقد الدولى ، والتى تعتبرها الخطة شرطا جوهريا للاستفادة من القروض الجديدة التى تقترضها وهو ماأكدته المكسيك فى فبراير عام ١٩٨٦أثناء مباحثاتها مع اللجنة المشتركة والمكونة من ١٣ بنكا تجاريا لبحث أزمة ديونها الخارجية ، حيث أنها قد أتبعت سياسات الاصلاح التى طالبت بها الخطة ولكنها لم يعد لديها أية امكانيات جديدة للتقشف أو شد الأحزمة [١٥].

وبصفة عامة ، يمكن القول إن هذه الخطه لاتصلح لمعالجة أزمة المديونية الخارجية للدول الافريقية.

فهى أولا تنصب فقط على الدول المدينة للبنوك التجارية ، فى حين أن معظم الديون الأفريقية ديون من مصادر رسمية وثانيا تعتبر الخطة من وجهة نظر الدول الدائنة حينذاك ، والتى كانت ترفض احداث خفض فى المديونية وهى وجة النظر التى تغيرت فيما بعد وتقبلت شطب أو إلغاء جزء من هذه المديونية مع الدعوة الى تخفيض أسعار الفائده على هذه الديون .

وبعد تغير وجهة النظر الدائنة ، فيما يتعلق بقبول تخفيض حجم الدين ، جاءت المبادرة الامريكية الجديدة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، والتى تتمثل فيما قدمه وزير الخزانه الأمريكى "نيكو لاى برادى " من مجموعة من المقترحات أطلق عليها " خطة برادى" . وجوهر هذه المقترحات هو احداث تخفيض فى الديون الخارجية لـ ٣٩ دولة ذات المديونية التجارية الاثقل ، بمقدار ٢٠٪من إجمالى المستحق عليها[١٦] .

وتستخدم الموارد المالية المتاحة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتقديم تمويل يتراوح بين ٢٠-٢٥بليون دولار أمريكى ،لدعم عملية التخفيض وضمان سداد أقساط الفوائد والديون للمبالغ المتبقية . وذلك إما عن طريق مبادلة الديون القديمة بسندات ذات قيمة اسمية أقل ولكنها بضمانات إضافية جديدة ، أو مبادلتها بسندات بقيمتها الاسمية ولكنها بأسعار فائدة مخفضة [١٧].

ولتنفيذ ذلك لكى تستفيد أية دولة مدينة من هذه التسهيلات لابد من تعهدها بتنفيذ خطط الإصلاح الإقتصادى لصندوق النقد الدولى ، كما يتم تنفيذ هذه التسهيلات خلال ثلاث سنوات ، مما يتطلب من الدول النامية المستفيدة ان تتقدم خلالها بخطوات واسعة فى تنفيذ تلك الخطط.

ولتقييم خططة برادى ومدى ملاءمتها لمواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول الأفريقية. نجد أنهاقد عبرت عن تغير وجهة نظر الدول الدائنة نحو امكانية تخفيض حجم الدين ، وهى خطوة هامة لمواجهة الأزمة والتوصل إلى حلول جذرية لها، ولكن حتى هذه الخطوة لم تكن بالقدرالكافى . فقد أعلنت بلدان أمريكا اللاتينية أن النسبةالمقترح الغاؤها من الديون وهى٢٠٪ليست بالنسبة الكافية، ويجب، ألاتقل هذه النسبه عن ٥٠٪ من إجمالى الدين المستحق [١٨].

ولكن إذا عدنا إلى مجموعة الانتقادات الموجهة إلى خطة بيكر،سوف نجد أنهايمكن توجيهها إلى خطة براداى . فحصول الدولةالمدينة على تسهيلات الخطة يرتبط بصفة أساسية بمدى تقبل الدولة لخطط الاصلاح الاقتصادى التى يشترطها صندوق النقد الدولى ومدى تقدمها فى تنفيذ تلك الخطط وهو

ماأعترضت عليه الدول المدينة من قبل . بالاضافة إلى ذلك فإن خطة برادى تنصب على مواجهة أزمة المديونية الخارجية للبنوك التجارية ، وكما سبق القول فإن معظم الديون الافريقية ديون من مصادر رسمية .

ثانيا- قرارات القمة الصناعية :-

عقدت الدول السبع الصناعيةالكبرى ، وهى كندا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية واليابان والمانيا الغربية والمملكة المتحدة ، اجتماعها الرابع عشر فى تورونتو فى يونيو ١٩٨٨ وقد اهتمت تلك القمة الصناعية بمشكلة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث ، وقامت بطرح عدة بدائل لمواجهتها ، ترمى الى زيادة حجم الموارد المالية المتدفقة إلى الدول المدينة ، حتى تتمكن هذه الدول من القيام ببرامج التنمية الاقتصادية اللازمة لها بما يعنى رفع مستوى معيشة شعوبها وفى نفس الوقت القدرة على الاستمرارفى خدمة أعباء ديونها الخارجية . وقد طرحت قمة تورنتو ثلاثة اختيارات يمكن للدائنين التفضيل فيما بينها ومنح إحداها للدول المدينة : الإختيار الأول هو التنازل عن بعض فوائد الديون على أن يتم السداد على فترات أقصر ، والاختيار الثانى هو مد فترات السماح ، أماالاختيار الثالث فهو شطب أو إلغاء أجزاء من أصل الدين[١٩] .

وبالرغم من أن هذه الخيارات مطروحة فى حالة الديون الرسمية ، والتى تمثل معظم الديون الافريقية ، ومن ثم كان من الممكن أن تلعب دورا هاما فى مواجهة أزمة الديون الأفريقية ، إلا أن هذا لم يحدث بسبب ضعف هذه البدائل المطروحة وعدم كفاية أى منها لحل الأزمة . فالتنازل عن بعض الفوائد لايفيد كثيرا مع تراكم تلك الفوائد والارتفاع المستمر فى أسعارها ومد فترات السماح ليس هو الحل طالما أنه مرتبط بدفع فوائد عن مثل تلك الفترات ، أما الخيار الثالث والمتعلق بشطب أو إلغاء جزء من الدين فهو متروك لاختيار الدول الدائنة والتى غالبا لايقع اختيارها عليه .

ثم جاء الاجتماع الخامس عشر للقمة الصناعية فى باريس عام ١٩٨٩ ليتبنى "خطة برادى " فى حل أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، وليعود الاهتمام بالديون الرسمية الثنائية .

ثالثا- المبادرات الفرنسية والسوفيتية واليابانية : -

قام الرئيس الفرنسى " فرانسو ميتران " بإعلان شطب فرنسا لثلث الديون المستحقة لها على

الـ ٣٥ دولة الأكثر فقرا فى العالم ، وهو ما يبلغ نحو ٢,٣٥مليار دولار امريكى[٢٠]. وقد سبق أن قدم الرئيس الفرنسى عدة مقترحات لمواجهة أزمة الديون الخارجية لدول العالم الثالث ، وعلى رأسها المبادرة التى تقدم بها عام ١٩٨٦ وأقترح فيها تبرع البلدان الصناعية الكبرى بنسبة من انتاجها القومى تتراوح بين ٠,٥٪ و١٪، يتم تخصيصها لصالح البلدان الأكثر فقرا والاكثر مديونية فى العالم ولكن هذا الإقتراح لم يلقى قبولا من جانب الدول الدائنة والمتقدمة .

وهنا يجب الاشادة بمثل هذا العمل الفردى من جانب فرنسا ، والذى يساهم بحق فى حل المشكلة، ويعطى المثل الذى يجب أن يحتذى به من جانب باقى الدول الدائنة والمتقدمة حتى يمكن التغلب على هذه الازمة .

وهو ما تحقق بالفعل مع المبادرة السوفيتية ، والتى تضمنت تأجيل سداد ديون الدول الاكثر فقرا فى العالم لمدة تصل إلى مائة عام ، بالاضافة إلى تقييد مدفوعات خدمة الدين وفقا لمؤشرات التنمية الاقتصادية فى كل دولة منها أو إعلان مهلة طويلة الأجل لتلك المدفوعات[٢١].

وقد قدم وزير المالية اليابانى خطة جديدة لمواجهة أزمة الديون عرفت باسمه "خطة ميازاوا" تقوم على ثلاث نقاط رئيسية: الاولى تتطلب من البلدان النامية المدينة تحويل جزء من دينها إلى سندات مع ضمان لأصل الدين عن طريق حق امتياز على احتياطات صرفها وعائدات التصرف فى الأصول المملوكة للدولة . والثانية : إعادة جدولة بقية الدين مع فترات سماح تصل إلى خمس سنوات ،يمكن خلالها تخفيض مدفوعات الفائدة أو وقفها أو الإعفاء منها والثالثة : تزيد الوكالات الثنائية والمتعدده الأطراف من إقراضها للبلدان التى قامت بتنفيذ الخطوتين السابقتين .

بالإضافة إلى ذلك فقد أعلن بنك اليابان للصادرات والواردات عن تقديم قروض غير مشروطة لمساعدة الدول المدينة وباسعار فائدة تقل عن الأسعار العالمية بشرط أن يضمن صندوق النقد الدولى هذه القروض الجديدة . كما أعلنت الحكومة اليابانية تخصيص خمسين مليون دولار للمساعدات الخارجية الخاصة بالدول النامية ، إعفاء الدول الفقيرة من سداد ديونها المستحقة لليابان [٢٣].

رابعا - احلال الاستثمار محل الدين : -

ظهر فى السنوات الأخيرة عدد من الطرق المبتكرة لتخفيف عبء الدين على البلدان المثقلة بالديون ، منها نظم عرضت فيها هذه البلدان شراء دينها بخصم أو تحويله إلى أصول أخرى مثل السندات أو حتى السلع . على أنه من أهم المقترحات الحديثة ،نظم مقايضات الدين بالأسهم ، على إعتبار أن الاستثمار ات الأجنبية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا فى النمو الاقتصادى للبلاد النامية.

وتختلف اللوائح التى تحكم طرق سماح البلدان بمقايضة دينها للبنوك التجارية بالأسهم فى قطاعات بعينها من اقتصادها من بلد إلى آخر ، وحتى داخل البلد الواحد يمكن أن تختلف الشروط المطبقة على مثل هذه المقايضات حسب الغرض من كل منها .وأيا كانت الاختلافات فى اللوائح وفى الاشكال المختلفة لمثل هذه المعاملات، فان غالبية عمليات مقايضة الدين بالاسهم تتبع نمطا أساسيا[٢٤]:-

١-يقوم البنك التجارى ببيع قرض قائم فى البلد المدين بخصم (مع اختلاف نسبة هذا الخصم من قرض لاخر) .

٢- يقوم أحد المستثمرين بشراء ورقة الدين بالسعر بعد الخصم ، ويقدمها للبنك المركزى فى البلد المدين والذى يسدد الدين بقيمته الاسمية - أو بخصم متواضع - بالعملة المحلية وبسعرالصرف السائد فى السوق .

٣- يحصل المستثمر على أسهم فى البلد المدين باستخدام هذه العملة المحلية، والتى يكون قد اشتراها بشرط أفضل من الحصول عليها من خلال معاملات سوق الصرف الأجنبى .

وغالبا مايكون المستثمر ،والذى يقوم بشراء الدين ، شركات عابرة للقارات. إلاانه من الممكن أن تقوم البنوك التجارية بمقايضة أئتمانها بأسهم فى البلدان المدينة ،حيث تتداخل الخطوتان السابقتان الاولى والثانية .

ويرى المؤيدون لفكرة تحويل الدين إلى أسهم ، أنها تفيد جميع الاطراف : البنوك صاحبة الدين ، والمستثمر الذى يشترى الدين ويقايضه بالأسهم ،والبلد المدين .

فالبنوك تبيع أوراق دينها أو تشترى فى مقايضات الدين بالأسهم لعديد من الأسباب ، التى

تعكس أغراض إدارتها لأصولها ومحاولة تقوية مركزها المالى وتحقيق وضع ائتمانى أفضل . فبيع مثل تلك الديون هو فرصة للتخلص من القروض المشكوك فى سدادها ، بالاضافة إلى أن بيع الدين وإعادة استثمار حصيلته قد يكون أكثر ربحا للبنك من التمسك بالدين مع الشك فى احتمالات سداد الفائدة ورأس المال .

أما ما يحصل عليه المستثمرون من مزايا يتلخص فى خصم الدين الذى تعرضه البنوك ، والحصول على العملة المحلية للبلد المدين بشروط مواتية للغاية .وذلك حتى يفضل المستثمرون الدخول فى هذه الصفقات ، بدلا من الاستثمار الاجنبى المباشر داخل البلد المدين.

والطرف الثالث لهذه الصفقات وهو البلد المدين ، يستفيد من تخفيض مستوى الدين الخارجى ، مما يساعده فى استعادة جدارته الائتمانية . بالاضافة إلى مساهمة هذه الاستثمارات الاجنبية الجديدة فى تحقيق النمو الاقتصادى المرغوب فيه .

ولتقييم هذا الاسلوب فى تخفيض حجم الديون الخارجية للدول الافريقية ، نجد ان عمليات المقايضة هذه تركز أساسا على الديو ن التجارية بينما لاتأخذ بعين الاعتبار الديون الحكومية والتى تمثل أغلب مديونية أقطار القارة الافريقية . بالاضافة الى ذلك ، فإن هذه المقايضة لايمكن ان تعتبر حلا شاملا لأزمة الديون الخارجية التجارية . حيث إن تحويل الدين الى أسهم ليس له اثر كبير على وضع صافى خصوم البلد المدين من زاوية المحاسبة ، ففى معظم الحالات لايعدو الامر سوى إعادة تصنيف لمستحقات العالم الخارجى لدى البلد المدين ، دون أن يكون هناك صافى تدفق داخل لرأس المال إلى هذا البلد.

خامسا - استراتيجية المواجهة واستراتيجية المفاوضة : -

مع تفاقم مشكلة الديون الخارجية لدول العالم الثالث طرحت العديد من مقترحات الحلول من جانب الدول المدينة . هذه الأفكار والمقترحات يمكن أن تندرج بشكل عام تحت لواء إحدى استراتيجيتين رئيسيتين: الأولى هى استراتيجية المواجهة والتى يتزعمها الرئيس الكوبى " فيدل كاسترو " والتى تطالب بالغاء أو شطب هذه الديون والتوقف عن سدادها . والاستراتيجية الثانية هى استراتيجية المفاوضة ، والتى تعنى التفاوض مع الدول والمؤسسات الدائنة من أجل التوصل إلى حلول مناسبة لظروف الدول المدينة وفى نفس الوقت تلقى القبول من جانب الدول والمؤسسات الدائنة، وهى

الاستراتيجية التى تتبناها معظم الدول المدينة وعلى رأسها الدول الافريقية .وأية مقترحات أخر ى فى هذا الصدد ، قد تطالب بالغاء جزء من الديون مع تخفيف شروط سداد الجزء الاخر .

١- استراتيجية المواجهة :

فى عام ١٩٨٥، وأثناء اجتماعات بعض الوفود من أمريكا اللاتينية لمناقشة قضية الديون الخارجية فى العاصمة الكوبية هافانا، وجه الرئيس الكوبى " فيدل كاسترو" دعوته للدول المدينة للتوقف عن سداد أقساط وفوائد الديون ومطالبة الدول والمؤسسات الدائنة بالتنازل عن هذه الديون[٢٥] .

وقد بروكاسترو هذه الدعوة بالاعتماد على واقع ظروف الدول النامية المدينة ، والتى لاتستطيع سداد الديون المستحقة عليها فى إطار أى خطة إصلاح يتم تبنيها .

فالانخفاض النسبى فى صادرات هذه الدول من المواد الخام والأولية بالنسبة لوارداتهامن السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، وما تلعبه قوانين الحماية الجمركية فى الدول الصناعية المتقدمة أمام صادرات الدول الناميه ،بالإضافة إلى الارتفاع المستمر فى قيمة الدولار بالنسبة للعملات الوطنية للدول النامية ، كل هذا يوضح انخفاض قدرة الدول النامية على خدمة ديونها الخارجية وعدم قدرتها على الاستمرار فى الوفاء بها. ناهيك عن مدى احتياج هذه الدول للموارد المالية الاجنبية لتوفير ماتتطلبة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من مدخلات ومستلزمات انتاج وآلات ومعدات ...الخ ، وهو ما يتطلب حصول هذه الدول على المزيد من التمويل الاجنبى وأن يكون الانسياب الصافى للاستثمارات والموارد المالية فى صالح هذه الدول .

وقد نادى كاسترو لبناء جبهة عالمية واسعة تضم الدول النامية المدينة فى أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا وتتبنى هذه الدعوة فى المحافل الدولية وتنفيذها بشكل جماعى . وفى نفس الوقت، أكد كاسترو بأن هذا التوقف عن السداد وإلغاء الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية لن يؤدى إلى انهيار مصرفى عالمى ، أو ضياع لمدخرات الأفراد فى البنوك الدائنة والتى يهددها التوقف عن خدمة الديو ن بالافلاس وذلك بالاعتماد على فكرة مؤداها أن ميزانية التسليح فى الدول المتقدمة والصناعية الكبرى تكفى لمعالجة أوضاع المديونية الخارجية للدول النامية[٢٦]. فتوجيه هذه الميزانية لسداد ديون الدول الناميه ينقذ هذه الدول من أزمة الديون ويوفر لها الفرصه للانطلاق فى طريق

التنمية التى تبتغيها ، ومن جهة اخرى يؤدى إلى وقف سباق التسليح بين دول المعسكرين الشرقى والغربى . بمايعنيه ذلك من تخفيف حدة التوتر العالمى وتقليص الحروب ، بالاضافة الى توفير الموارد النادرة لاستخدامها فيما يفيد شعوب العالم وما يعود على هذه الشعوب بالنفع وزيادة مستوى المعيشة .

٢- استراتيجية المفاوضة :

فى الوقت الذى نادى فيه الرئيس الكوبى " فيدل كاسترو " بدعوته لتبنى استراتيجية المواجهة ، قدمت حكومة " بيرو " اقتاحا آخر للدول المدينة . جوهر هذا الاقتراح هوالتزام الدول المدينه بسداد المستحق عليها من ديون واستمرارها فى الوفاء بذلك ، مع ضرورة تخفيف عبء خدمة هذه الديون حتى تتمكن الدول المدينه من سدادها .

وتقضى خطة بيرو بضرورة ربط خدمة الدين الخارجى المستحق على كل دولة مدينة بنسبة محددة من صادراتها على الا تتجاوز هذه النسبة ١٠٪ سنويا [٢٧]. وهو مايوفر للدول المدينه حصيلة من العملات تستطيع الاعتماد عليها لدفع قيمة وارداتها من السلع الاستهلاكية الضرورية، وكذلك السلع الوسيطة والانتاجية اللازمة للقيام بمشروعات التنمية . وهو مايساعد الدول النامية المدينة على السير بخطوات واسعة فى عملية التنمية الشاملة ، ويمكنها من الاستمرار فى خدمة أعباء ديونها الخارجية على المدى الطويل . وعند المقارنة بين الاستراتيجيتين السابقتين ،نجد أنه برغم أفضلية استراتيجية المواجهة عن استراتيجية المفاوضة فى تخليص الدول النامية من ديونها الخارجية دفعة واحدة ، إلا أن هذه الاستراتيجية قد تؤدى الى عديد من المشكلات العامة التى لايحمد عقباها . فالمطالبة بالغاء الديون الخارجية للدول النامية يثير حالة من عدم الارتياح لدى الجهات الدائنة كما أن الجهات المدينة لاتستطيع التمسك بهذا الطلب نظرا لعدم التزام الدائنين بقبوله وفقا للالتزامات التعاقدية التى تتضمنها عقود الاقراض . إلى جانب ما تتعرض له سمعة الدول المدينة من خطر أمام تمسكها بهذا المطلب ، وهيى وهى ماذالت تحتاج للكثير من القروض الخارجية وهى تجتاز عقبات التخلف فى طريقها لتحقيق التنمية المنشودة [٢٨].

نخلص من ذلك، إلى أن استراتيجة المفاوضة أكثر قبولا من جانب دول العالم الدائنة والمدينة عن استراتيجية المواجهة . مع الاختلاف فى ما تطالب به المقترحات المتعدده التى تندرج تحت لواء استراتيجية المفاوضة ، من عناصر متباينة لتحقيق شروط سداد الديون الخارجية .

سادسا- حوار الشمال والجنوب :

من أشكال التعاون والحوار بين الدول الدائنة والدول المدينة ، اللجنة التى رأسها المستشار الالمانى السابق " فيلى برانت " وقامت بوضع تقريرها تحت آسم " تعاون الشمال والجنوب من أجل تحقيق الانتعاش العالمى " [٢٩]. وقد بدأ التقرير بانتقاد منهج صندوق النقد الدولى وشروطه لتقديم الائتمان للدول النامية المدينة ، حيث يفترض الصندوق أن عجز موازين المدفوعات فى تلك الدول يرجع بصفة اساسية الى الزياده الكبيرة فى الطلب المحلى ، ومن ثم يجب على هذه الدول التدخل بوسائلها المختلفة للحد من هذا الطلب . وذلك بتخفيض الدعم وتحديد سعر صرف واقعى يحد من الطلب على الاستيراد ويشجع على زيادة الصادرات . ولكن هذه الاجراءات لها العديد من الآثار الاجتماعية والسياسية السيئة ، والتى تدفع الدول المدينة إلى عدم تنفيذها. بالاضافة الى أن المشكلة الحقيقية لهذه الدول هى مشكلة هيكلية بالأساس تتمثل فى ضعف الهياكل الإنتاجية وعدم مرونتها وعدم قدرتها على زيادة النشاط الاقتصادى والانتاج القومى .

بالاضافة الى ذلك أوضح تقرير اللجنة أن الدول الصناعية المتقدمة قد استفادت من انسياب القروض إلى الدول المدينة ، فى تدوير رأس المال وتجنب زياده حجم الطاقة الانتاجية المعطلة داخل تلك البلاد . ومن ثم فإن الدول والمؤسسات الدائنة قد تسببت هى الاخرى - بالاضافة إلى الدول المدينة بالطبع - فى تفاقم أزمة المديونة الدولية .

وينتهى التقرير إلى ضرورة إدخال إصلاحات جوهرية على عمل مؤسسات التمويل الدولى وخاصة صندوق النقد الدولى، لسرعة إنعاش إقتصاديات الجنوب المدين والمتخلف وهو ما يعتبر الطريق الصحيح للخروج من أزمة المديونية الدولية . فالدول النامية المدينة لاتمتلك القوى الشرائية الكافية لامتصاص الفوائض السلعية لدى الدول المتقدمة كما أنها لاتستطيع زيادة إنتاجها بالقدر الذى يسمح لها بالتصدير للدول المتقدمة . ومن ثم ، فإن إنعاش إقتصاديات دول الجنوب المدينة يساعد على تقدمها ونموها وزيادة انتاجها وقدرتها على توفير سلع التصدير الى الدول المتقدمة - والتى تحتاج بدورها إلى سلع معينة تتميز فى انتاجها الدول المدينة -، ومن جهة أخرى يؤدى إلى زيادة القوى الشرائية فى اسواق الدول المدينة ومن ثم زيادة قدرتها على الاستيراد واستيعاب فائض إنتاج الدول المتقدمة .

وقد اقترح التقرير زيادة حصص صندوق النقد الدولى مع مرونة استخدام الدول النامية لتلك الحصص، بالاضافة الى إنشاء صندوق دولى للإنماء يقوم بتجميع المعونات من الدول المتقدمة وكذلك فرض ضرائب عالمية على مبيعات السلاح واستخدام الممتلكات العامة الدولية - كقيعان البحار والفضاء ...الخ - ويستخدم هذه الموارد من أجل مساعدة الدول النامية المدينة على إنعاش إقتصادياتها.

سابعا- مقترحات لجنة الجنوب :

ربطت لجنة الجنوب، فى مقترحاتها لحل أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، بين قضيتى الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية . خاصة بعد أن أتضح أن أزمة الديون الخارجية لهذه الاقطار فى أغلب الحالات - إن لم يكن كلها - أزمة ملاءمة مالية لاأزمة سيولة نقدية . ومن ثم فقد جعلت لجنة الجنوب من إيجاد حل مناسب لأزمة المديونية الخارجية لتلك الدول ، شرطا مسبقا وضروريا لأية محاولة للنمو الاقتصادى بها.(٣٠)

فهذه الأقطار تحتاج لتوفير الموارد التى تكفى لتحقيق التنمية الاقتصادية لها ، وهو ما يتطلب بالأساس تخفيضا كبيرا فى أعباء خدمتها للديون الخارجية. على عكس ما يحدث الآن من تخفيض لنفقات واستثمارات هذه الدول، لايجاد فائض من التجارة الخارجية يخصص لخدمة هذه الديون . مع ملاحظة أن هذا النمو الاقتصادى، الذى يفيد الدول النامية بصفة أساسية ، يعود بالفائدة أيضا على الدول الدائنة . حيث يضمن لها سداد ديونها ومقدرة الدول المدينة على خدمة هذه الديون فى المستقبل ، بدلا من توقف الدول المدينة عن السداد وعدم قدرتها على خدمة هذه الديون فى حالة توقف التنمية الاقتصادية بها .

ففى الوقت الذى تحتاج فيه الدول النامية إلى زيادة التدفقات المالية إليها، وأن تقوم المؤسسات المالية الدولية بدورأكبر فى تلبية المتطلبات الخاصة بالتنمية الاقتصادية فى هذه الدول وتخصيص جزء عادل من المدخرات العالمية لهذا الغرض، نجد أن صافى تحويل الموارد عن طريق البنك الدولى - أى القروض الجديدة مطروحا منها الأقساط والفوائد عن القروض السابقة - كان محدوداً للغاية خلال الفترة ١٩٨٣- ١٩٨٧ ، ثم انقلب هذا التحويل ليصبح سالباعام ١٩٨٨، أى أن البنك قد تلقى من الاقطار المدينة أكثر مما أقرضها ، وهو مايلغى دور البنك الدولى كمؤسسة للتمويل التنموى .

ومن ثم تنتقل لجنة الجنوب للتأكيد على ضرورة القيام بعمل فعال لتخفيض الديون الخارجية لدول الجنوب والتقليل من أعباء خدمتها إلى مستويات يمكن تحملها .

وهو مايتطلب قبول الدول الدائنة بمبدأ أن الديون الخارجية فى ذمة الدول النامية غير قابلة للسداد بالكامل ، وأن قيمتها الاسمية الكاملة لن تدفع . وهو ماأعترفت به مبادرة " برادى " بالنسبة للديون التجارية للبنوك ، إن كانت هذه المبادرة قد جعلت من مسألة تخفيض الديون قرارا اختياريا لكل بنك الحق فى اتخاذه .

ويصبح المطلوب هو الاتفاق على أسلوب موحد لتحقيق التخفيض اللازم لاصل الديون وتكاليف خدمتها معا ، بالاضافة الى ضرورة ربط خدمة الدين الخارجى بمدى قدرة الاقتصاد على الدفع وعلى النمو فى نفس الوقت . وقد طالبت لجنة الجنوب بتحديد خدمة الدين لكل قطر من الاقطار النامية المدينة بما يسمح بتوفير مستوى موارد لكل منها يبقى على متوسط دخل الفرد فى حالة تزايد بمعدل لايقل عن ٢٪ إلى ٣٪ سنويا . ويمكن تقدير المستويات الضرورية من الموارد لهذا الغرض بدقة معقولة من خلال تحليل الاقتصاد الكلى لكل دولة منها على انفراد. وهو مايتيح الفرصة لكى نأخذ فى الاعتبار الأشكال المختلفة للديون وظروف كل دولة من الدول .

ورغم هذه الاختلافات فى أشكال وأنواع الديون الخارجية وظروف الدول النامية المدينة ، إلا أن لجنة الجنوب تنتهى الى ضرورة عقد مؤتمر دولى موحد للديون . تشترك فيه الحكومات المدينة وحكومات الدائنين والمؤسسات المالية الدولية ، للاتفاق على الأطر العامة لتخفيض أصول الديون وأعباء خدمتها. ويكون من صلاحية هذا المؤتمر التوصل إلى اتفاقية دولية بهذا الشأن ، تكون ملزمة لكافة الأطراف.

وتقترح لجنة الجنوب لتخليص أعباء الديون الخارجية للدول النامية الشطب الكامل للديون الرسمية الثنائية للدول الاقل تقدما ، كما فعلت جزئيا معظم دول أوروبا الغربية ، مع توسيع نطاق الغاء الديون بالنسبة للدول الاخرى ذات الدخل المنخفض بالاضافة الى العمل على تخفيض الديون المتعددة الاطراف للدول النامية ، وهو ما يتطلب اشتراك صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى عمليات تخفيض الديون وخدمتها . ومن ثم تشيد لجنة الجنوب بفتح اعتماد فى البنك الدولى لتخفيض الديون بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض ، وتطالب فى نفس الوقت بزيادة المبلغ المخصص لهذا الغرض والبالغ مائة مليون دولار فقط ، فهو لايفى بالغرض ويتطلب الامر زيادة هذا المبلغ زيادة كبيرة .

ولتحقيق النمو المنشود للدول النامية ، والذى يضمن خدمة هذه الديون على الوجه الاكمل مستقلا، فلابد بالاضافة إلى تخفيض أعباء خدمة الديون الخارجية لهذه الدول أن يكون هناك تحويل كبير لرأس المال من الدول المتقدمة إلى هذه الدول فى المراحل الاولى للنمو. حتى تبدأ عملية التراكم الرأسمالى الذاتى والنمو الاقتصادى على أساس متواصل ، وبالاعتماد على مقدرة هذه الدول على توليد رأس المال اللازم لاستمرار التنمية الاقتصادية بها.

ومن ثم فلابد من وجود مرحلة انتقالية تعتمد فيها الدول النامية على الموارد الخارجية لدفع عملية التنمية بها . وهذه الموارد لايمكن تقديمها من قبل القطاع الخاص، فالاعتماد المفرط فى التنمية على التدفقات التجارية أمر ينطوى على أخطار كثيرة . لانها تدفقات غير مؤكدة ولايمكن التنبؤ بها ، ويمكن أن تتقلص كثيرا حينما تشتد الحاجة اليها . والأهم من هذا، أن مثل هذه التدفقات التجارية المالية ليست متاحة أصلا للدول الفقيرة والأقل تقدما ، إذ تعتبر هذه الدول غير مأمونة ماليا بدرجة كافية . كما أن تلك التدفقات التجارية لاتخصص للاستثمار فى البنية الاساسية والاجتماعية ، كالطرق والمدارس والمستشفيات وتحسين طرق الرى وشبكات المياه والكهرباء ...الخ . فمثل هذا الاستثمار يعتبر هاما جدا للتنمية ، ولكنه لايصلح للتمويل من القروض التجارية لأنه لايدر ربحا مباشرا .

لهذا فقد دعت لجنة الجنوب إلى إقامة نظام دولى يقدم رأس المال الخارجى الكافى للدول النامية لكى تبدأ خطواتها على طريق التنمية الاقتصادية ، وبشروط لاتخلق مستويات لخدمة الدين لايمكن الوفاء بها. وينبغى أن يكون هناك درجة معقولة من مراحل القدرة على التنبؤ بشأن تدفق الموارد خلال مراحل التنمية، كما ينبغى ألاتعكس الشروط الخاصة بهذه القروض الخاصة تحيزا عقائديا فى اتجاهات معينه دون غيرها . وقبل كل هذا ، بالطبع ، يجب العمل أولا على حل أزمة المديونية الخارجية للدول النامية حتى لاتشكل عقبة رئيسية فى طريق هذه التنمية المنشودة .

ثم جاء ت لجنة الجنوب لتقدم مجموعة من المقترحات الهامة لمواجهة أزمة المديونية الدولية ومساعدة الدول المدينة على تخطى هذه الأزمة [٣٠]. حيث طالبت اللجنه بضرورة تخفيض كل من حجم المديونية وأسعار الفائدة عليها ، مع وضع إطار عام لتسوية تلك المديونية . كما أوصت اللجنة بالاهتمام بمعدل التبادل الدولى وبأسعار الموارد الاولية التى تصدرها وتعتمد عليها الدول المدينة، حيث أن معدل التبادل الدولى فى غير صالح هذه السلع الأولية بالإضافة الى التدهور المستمر فى أسعارها. وطالبت اللجنة

كذلك بضرورة العمل على التخفيف من القيود التى تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول المدينة ، وضرورة فتح الاسواق العالمية أمام صادرات تلك الدول حتى تزداد قدرتها على خدمة ديونها الخارجية .

وبالرغم من أهمية هذه المقترحات، ومدى المساهمة الكبيرة التى يمكن أن تحققها فى حل أزمة المديونية، إلا أنها مجرد مقترحات لايوجد مايضعها موضع التنفيذ أو يضمن قبول الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية لها . والمشكلة ليست مشكلة مقترحات مناسبة لمواجهة الأزمة ، بقدر ماهى مشكلة تنفيذ هذه المقترحات الجيدة المطروحة على الساحة الدولية من قبل الدول المدينة ولا تجد لها صدى لدى الدول والمؤسسات الدائنة .

ثامنا - مواجهة الأزمة من المنظور الأفريقى :

عقدت منظمة الوحدة الافريقية مؤتمر القمة الاستثنائى الثالث فى الفترة من ٣٠ نوفمبر حتى ١ ديسمبر ١٩٨٧ ، وقد كان الموضوع الرئيسى على جدول أعمال هذه القمة هو المديونية الخارجية لدول القارة الافريقية . حيث بحثت أعمال القمة مشكلة المديونية وآثارها على التنمية فى دول القارة، وسبل مواجهة هذه المشكلة وبدائل الحلول المطروحة على الساحة الدولية .

وقد أقرت القمة الأفريقية فى البداية بضرورة الوفاء بهذه الديون ،فالديون الافريقية هى التزامات تعاقدية تتعهد الدول الأفريقية بالوفاء بها . ولكن الدول الأفريقية فى ظل ظروفها الحالية لاتستطيع الوفاء بتلك الديون وخدمة أعبائها فى شكل أقساط وفوائد فى المواعيد المحددة ،وهو ما يتطلب إجراء حوار بين الاطراف الدائنة والاطراف المدينة للتوصل إلى حل لهذه الأزمة .فالدول الأفريقية المدينة تتعهد بالسداد ، ولكن على الدول والمؤسسات الدائنة أن تتفهم ظروف هذه الدول وتدخل معها فى حوار جماعى للتوصل إلى حلول جذرية لمشكلة المديونية .

ومن ذلك نرى أن الدول الأفريقية تتبنى استراتيجية المفاوضة فى مواجهتها لأزمة المديونية، ولكنها

المفاوضة الجماعية وليست كل حالة على حدة. فهى تدعو لوضع تصور شامل لمعالجة أزمة الديون الخارجية لجميع الدول الافريقية يتفق عليه كل من الدائنين والمدينين .وهو مادفع تلك القمة إلى المطالبة بعقد مؤتمر دولى للديون ، يضم البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية بالإضافة إلى الاطراف المدينة.

وقد تبلورت وجهة النظر الافريقية، فى ضرورة التزامن بين التنمية الشاملة للبلدان الافريقية وسداد تلك البلاد لما يستحق عليها من أقساط وفوائد الدين. وهو ما يتطلب تخفيف عبء خدمة الدين، والعمل على زيادة الموارد الحقيقية إلى البلدان الافريقية المدينة لدفع عجلة التنمية بها ولن يتأتى هذا إلاعن طريق زيادة فترات السماح وتاجيل مواعيد استحقاق خدمة الدين ومد آجال استحقاق الديون، وتخفيض أسعار الفائدة عليها ، بالاضافة الى محاولة تحديد خدمة الدين بنسبة مئوية من حصيلة الصادرات لكل بلد مدين[٣٢].

بهذه الطلبات السابق عرضها، يمكن للدول الافريقية أن تقوم بالوفاء بديونها وفى نفس الوقت يتوفر لها مجموعة من الموارد - سواء من حصيلة صادراتها أو من قروض جديدة تستطيع الحصول عليها - تمكنها من الاستمرار فى التقدم بخطوات حقيقية للقيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمرغوب فيها أماعمليات جدولة الديون وإعادة الجدولة مرات ومرات بنفس الشرط فهى مجرد تأجيل زمنى لحدة المشكلة بحيث تعود للظهور مرة آخرى - وأكثر شدة - عند كل موعد استحقاق .

ولوضع الطلبات السابقة موضع التنفيذ، رأت القمة الافريقية أنه لابد من عقد المؤتمر الدولى للديون، حتى يمكن التوصل إلى مجموعة من النقاط تمثل الاطار العام لحل مشكلة الديون ، ويمكن تطبيقها على أية دولة عند قيامها بإعادة جدولة الدين . ومن ثم فقد قررت منظمة الوحدة الافريقية تكوين مجموعة إتصال تضم اثنتى عشرة دولة للقيام بالاتصالا ت اللازمة مع الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية لاقناعهابضرورة عقد المؤتمر الدولى للمديونية الخارجية لدول القارة الافريقية ولكن الاتصالات التى أجرتها مجموعة الاتصال مع مختلف الاطراف الدائنة بعد ذلك أوضحت عدم استجابة هذه الاطراف للدعوة الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية مفضلة التفاوض مع

كل دولة مدينة على حدة بحجة اختلاف ظروف كل دولة عن الدولة المدينة الاخرى [٣٣].

ورغم وضوح الموقف الافريقى فى أنه لاتعارض بين المعالجة الجماعية والمعالجة الثنائية لأزمة الديون، فالمؤتمر الدولى يقتصردوره على وضع القواعد العامة والمبادئ الاساسية لمعالجة المشكلة مع وضع القواعد العامة والمبادئ الأساسية لمعالجة المشكلة مع ترك الاختلاف فى التفاصيل حسب كل حالة على حد ة . إلا أن الجهات الدائنة تفضل تناول كل حالة كيفما ينبغى لها ، حتى تستطيع توجية المفاوضات كيفما تشاء ، والتاثير على السياسات التى تتبعها الدول المدينة فى الاتجاه الذى يضمن مصالح تلك الجهات الدائنة لفكرة المؤتمر الدولى ، أو لأية فكرة أخرى تقوم على أساس مبدأ الحل الجماعى والقواعد العامة التى ينبغى أتباعها لحل أزمة المديونية .

أن التدهور المستمر للوضع الاقتصادى والاجتماعى وتفاقم الازمة الاقتصادية وأزمة الديون الخارجية للدول الافريقية قد دفع هذه الدول الى البحث عن حل لهذه الأزمة . وقد بدأ الأهتمام الافريقى للخروج من الأزمة فى بداية السبعينات ، من خلال الاعلان الافريقى لمشاكل التجارة والتنمية والنقد الذى نظم بالتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا والبنك الافريقى للتنمية وذلك فى مايو ١٩٧٣ بأديس أبابا.[٣٤]

كما تم عقد عدة مؤتمرات تالية أصدرت العديد من التوصيات التى تهدف إلى دعم التعاون الاقتصادى بين بلدان القارة بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. فهناك توصيات مؤتمر كينشاسا فى ديسمبر ١٩٨٦ بشأن التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادى ، ووثيقة المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن التنمية والتكامل الاقتصادى لأفريقيا . وقد توجت تلك الجهود فى يوليو ١٩٧٩ باستراتيجية منروفيا الخاصة بالتزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية باتباع توجيهات وإجراءات الاكتفاء الذاتى القومى والجماعى فى مجال التنمية الاقتصادية ، وتم من خلالها التأكيد على أن تقوم الدول الافريقية على المستويين الفردى والجماعى بإعادة هيكلة استراتيجياتها وبرامجها الاقتصادية بغية تحقيق التغيير الاقتصادى الهيكلى السريع وإنشاء قاعدة أفريقية للتنمية

الاقتصادية تعتمد على الذات الافريقية ولا تحتاج إلى دعم خارجى ، وتمهيد السبيل لإقامة سوق إفريقية مشتركة تقوم على أساسها الجماعة الاقتصادية الافريقية [٣٥].

وفى عام ١٩٨٠ وخلال الدورة الإستثنائية الثانية لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذى عقد فى لاجوس ، تم إقرار خطة عمل تفصيلية لتنفيذ اعلان منروفيا السابق ذكره، وقد سميت بخطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لافريقيا . وقد تناولت الخطة الاوضاع التفصيلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتم تحديد الأساليب والادوات اللازمة لتنمية كل قطاع فى إطار تنسيقى بين القطاعات بهدف تحقيق الغايات المرجوة.

ومن أهم ماتضمنته هذه الخطة العمل على تغيير الاعتماد الافريقى شبه الكامل على تصدير المواد الاولية، وتأسيس التنمية الافريقية على مزيج من موارد أفريقيا الطبيعية الكبيرة وقدراتها التقنية والتنظيمية والادارية مع الاعتماد على الذات فى التنمية، ولايعنى ذلك أن تعزل القارة نفسها كلية عن المساهمات الخارجية ، ولكى ينبغى لهذه المساهمات أن تقتصر على تكملة الجهود الأفريقية ولا يجب أن تعتمد عليها التنمية بشكل رئيسى ، بالاضافة إلى ذلك يجب متابعة الجهود الرامية إلى التكامل الاقتصادى الافريقى لايجاد إطار عام يجمع دول القارة للتعاون الاقتصادى اللازم من أجل التنمية القائمة على اساس الاعتماد الجماعى على الذات بدلا من الاعتماد على القروض الاجنبية [٣٦].

فالتكامل الاقليمى هو الطريق الطبيعى لتطبيق سياسة الاعتماد الجماعى على الذات على مستوى مجموعات من بلدان العالم الثالث تجمعها روابط خاصة كالجوار الجغرافى أو التماثل الكبير فى الظروف الاقتصادية ولعل خير نموذج على ذلك هودول القارة الافريقية [٣٧]. وعلاوة على ذلك فإن الدول الافريقية تمتلك موارد طبيعية وبشرية هائلة تصلح كقاعدة للانطلاق إلى التنمية المستقلة . إذ أنها تملك نحو ٩٧٪ من احتياطيات العالم من الكروم ، و٨٥٪ من الاحتياطى العالمى من البلاتين و٦٤٪ من الاحتياطى العالمى من المنجنيز و٢٥٪ من اليورانيوم و١٧٪ من النحاس . ناهيك عن البوكسيت والنيكل والرصاص و٢٠٪ من تجارة النفط العالمية و٧٠٪ من الانتاج العالمى من البن و٥٠٪ من

انتاج زيت النخيل ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر [٣٨].

ولكن على الرغم من كل هذه الامكانيات الضخمة ، فإن الاتفاقيات المتتالية للتنمية الاقتصادية للقارة الافريقية والتى وصلت إلى قمتها فى خطة لاجوس للتنمية الاقتصادية لم توضع موضع التنفيذ، ولم تقم البلدان الأفريقية بأية إنجازات حقيقية فى طريق تنفيذ الأهداف المرجوة من هذه الإتفاقيات. ومع ذلك، فإن الاستراتيجية الأساسية للتنمية القائمة على الاعتماد الجماعى على الذات لا تزال صالحة للتنفيذ. وإن كانت هناك بعض العقبات الأساسية التى تواجه تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات من أهمها انهيار أسعار المواد الأولية فى الأسواق العالمية، والركود الاقتصادى، وانخفاض حجم المساعدات التنموية لهذه الدول، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية التى حصلت عليها هذه الدول وأصبحت عقبة أساسية فى طريق تنميتها.

ومع كل ذلك فأن خطة لاجوس للتنمية الاقتصادية للبلدان الافريقية ، والتى تعد نموذجا متكاملا لاستراتيجية تنموية قائمة على الاعتماد الجماعى على الذات ، ستظل هى الخطة التى تمثل الأمل فى تنمية بلدان القارة والتحدى المطروح أمام الدول الافريقية من أجل التنمية .

وهو ما يتطلب العمل على حل أزمة المديونية الخارجية وأعبائها والتى تشكل عائقا رئيسيا فى مواجهة التنمية الاقتصادية الشاملة للبلدان الافريقية [٣٩]. من هنا كان الحل المطروح من جانب الدول الافريقية ممثلة فى منظمة الوحدة الافريقية، والذى ينادى بضرورة عقد المؤتمر الدولى للديون بحيث يضم البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية بالإضافة الى الدول المدينة . وذلك بهدف وضع إطار عام للمشكلة كأساس للتفاوض وكبرنامج دولى لحل الأزمة . كمايساعد فى الحصول على التزامات محددة فى صورة معالم عامة بشأن التخفيف العاجل من عبء الديون . من خلال تخفيض مدفوعات الفائدة وتحسين أوضاع الصادرات السلعية ، وذلك انطلاقا من مشكلة المديونية الافريقية التى لابد أن توضع فى سياق مشكلة التخلف الاقتصادى ومشكلات الفقر ونقص الغذاء وانخفاض الإنتاجية وضعف الهياكل الإنتاجية وغيرها من المشكلات العديدة التى تعانى منها القارة [٤٠]

ومن المقترحات الهامة فى هذا الصدد، اقتراحان متميزان، الاقتراح الأول ينادى بأن يتم خدمة الدين فى صورة سلع وخدمات تصدرها الدول المدينة إلى الدول الدائنة، أما الاقتراح الثانى فهو يتضمن إنشاء صندوق دولى يتولى مهمة تسويق صادرات الدول المدينة فى الاسواق العالمية وإستخدام حصيلة هذه الصادرات فى سداد الديون المستحقة على تلك الدول[٤١].

هذه المقترحات ، بالإضافة إلى أنها تساعد على إزالة القيود التى تفرضها الدول الدائنة المتقدمة على صادرات دول العالم الثالث المدينة إليها وتفتح الأسواق العالمية أمام صادرات الدول المدينة ، فإنها تقضى على التناقض القائم بين طبيعة الديون وصورتها - والتى غالبا ماتتمثل فى سلع وخدمات من الدول الدائنة الى الدول المدينة - وبين طبيعة خدمة الدين وصورته - والذى لاترضى به الدول الدائنة فى شكل سلع وخدمات من الدول المدينة . بالاضافة الى ذلك ، يجب أن تعتمد الدول الافريقية على المدخرات المحلية بشكل أساسى لتمويل استثماراتها ومشروعات التنمية داخلها ، حتى لاتتزايد حدة مشكلة المديونية الخارجية ويصعب التوصل إلى حلول مناسبة. وذلك من خلال تعبئة مايعرف بالادخار الضائع ، وهو الفرق بين الفائض الاقتصادى الكامن أو المحتمل - ويقصد به أقصى ادخار ممكن - والفائض الاقتصادى الفعلى - ويقصد به الادخار الفعلى.

ويعد الاقتصادى " بول باران" أول من فرق بين أنواع الفائض الاقتصادى : الكامن أو المحتمل - والمخطط والفعلى[٤٢]. حيث عرف الفائض الاقتصادى الفعلى بأنه الفرق بين الانتاج الفعلى والاستهلاك الفعلى ، وهو ينصرف إلى مفهوم الادخار الفعلى . ولكن الإنتاج الممكن أو المحتمل أكبر من الإنتاج الفعلى ، فهناك موارد إنتاجية غير مستغلة أو أنها تستغل بطريقة سيئة فإذا تم استخدام هذه الموارد الاستخدام الكامل والاستخدام الأمثل فإن الإنتاج سوف يرتفع بشكل كبير. وكذلك الاستهلاك الممكن أقل من الاستهلاك الفعلى، حيث يتضمن الاستهلاك الفعلى الكثير من الاستهلاك الكمالى والترفى والذى يمكن الاستغناء عنه. ومن ثم لابد أن يكون الفائض الكامن - وهو الفرق بين الانتاج الممكن والاستهلاك الممكن أو الفرق بين أقصى إنتاج ممكن والاستهلاك الضرورى - أكبر بكثير

من الفائض الفعلى . ومن ثم ، فكل ما يزيد عن حد الاستهلاك الضرورى فى الدول النامية ولايوجه للاستثمار يعد ادخارا ضائعا .

أما الفائض الاقتصادى المخطط ، فهو يقع بين الفائض الكامل أو المحتمل والفائض الفعلى ، ويقصد به الفرق بين الإنتاج المخطط والاستهلاك المخطط . فإذا كان من الصعب الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والأمثل بجميع الموارد المتاحة للمجتمع النامى فعلى الأقل لابد من زيادة استخدام هذه الموارد وحسن استخدامها على نحو أفضل. ومن ثم زيادة الانتاج المخطط عن الانتاج الفعلى إذا لم نستطع التوصل إلى أقصى ما يمكن انتاجه فى المدى الزمنى القصير، وبالمثل ، وعلى الجانب الآخر، إذا لم نستطع ضغط الاستهلاك الكلى إلى مستوى الاستهلاك الضرورى فقط فعلى الأقل لابد من محاولة ضغط هذا الاستهلاك الكلى والتخلص من بعض الاستهلاك الكمالى والترفى ، ومن ثم انخفاض الاستهلاك المخطط عن الاستهلاك الفعلى .

نخلص من ذلك إلى أن تعبئة الادخار الضائع على المجتمع النامى، لابد أن تمثل حجر الأساس فى تمويل عملية التنمية الشاملة والمطلوبة . فأزمة المديونية الخارجية شديدة، وتمثل عقبة كبيرة فى سبيل هذه التنمية المرغوب فيها، ومن الصعب على الدول الافريقية وهى تواجه هذه الأزمة أن تعتمد على المزيد من القروض لإتمام عملية التنمية. صحيح أنه لابد من الاعتماد على التمويل الخارجى لتمويل جزء رئيسى من مشروعات التنمية، ولكن يجب أن يكون ذلك مكملا للمدخرات المحلية وليس سابقا لها .

بالإضافة إلى ذلك ، يجب على الدول النامية توجيه القروض الجديدة التى تحصل عليها إلى الاستثمار فى السلع الإنتاجية، وتوسيع الطاقة الانتاجية القائمة، حتى تستطيع هذه المشروعات الجديدة أن تتحمل أعباء خدمة القروض الخاصة بها، كما يجب أن تكون شروط هذه القروض شروطا ميسرة ، سواء بالنسبة لفترة السماح أو المدى الزمنى للسداد أو أسعار الفائدة. فيجب ألا تقع الدول الافريقية فى أخطائها السابقة والتى أدت بها إلى الأزمة الحالية للمديونية الخارجية، فمعالجة الأزمة الحالية يجب أن يصاحبها العمل على ضمان عدم تكرارها فى المستقبل .[٤٣]

خلاصة وتوصيات

لقد شهد الاقتصاد الأفريقى تدهورا ملحوظا خلال الثلاثين عاما الماضية. إذ انخفض معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى لأفريقيا جنوب الصحراء من ٦,٦٪ خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٣، الى ٣,٣٪ فى الفترة من ١٩٧٣- ١٩٨٠. ثم هبطه إلى - ١,٥٪ فى الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٤. وفى النصف الثانى من الثمانينات شهدت أفريقيا معدلات نمو للناتج المحلى الإجمالى بلغت نحو ٢,٦٪، وقد أنعكس ذلك على كافة القطاعات الاقتصادية التى شهدت بدورها تدهورا كبيرا فى معدلات النمو [٤٤].

واشتدت حدة الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار الموارد الأولية والتى تعد الصادرات الرئيسية لبلدان القارة، علاوة على التدهور الشديد فى شروط التبادل التجارى الدولى فى غير صالح البلدان الافريقية. كما تعانى القارة الافريقية أيضا من الزيادة الضخمة فى معدلات نمو السكان والتى وصلت إلى نحو ٣٪ سنويا خلال النصف الثانى من سنوات الثمانينات، وهو ما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية فى أفريقيا . فقد ارتفع حجم الواردات الغذائية من الحبوب فى افريقيا جنوب الصحراء من ٣٩٣١ ألف طن عام ١٩٧٤إلى ٨٧٣٠ ألف طن عام ١٩٧٦. بالاضافة إلى أرتفاع معونة الغذاء من الحبوب من ٩١٠ألف طن إلى ٣٦٥٥ ألف طن خلال نفس الفترة [٤٥].

وقد انعكس ذلك بوضوح فى عدم القدرة على مواجهة الاحتياجات الضرورية من الغذاء، وهو ما أدى لظهور المجاعات فى العديد من الدول الأفريقية .

ومن جهة أخرى فإن الزيادة الكبيرة فى أسعار استيراد البلدان الافريقية للسلع الصناعية والمواد الغذائية مقابل التدهور الكبير فى أسعار المواد الأولية والتى تعد الصادرات الرئيسية للدول الافريقية إذ تعتمد على حصيلتها بشكل رئيسى - يجعلها تلجأ إلى أسواق رأس المال الخارجى للاقتراض لسد العجز وتمويل عمليات الاستيراد.

ومن ثم نجد أن إجمالى حجم الدين الخارجى للدول الافريقية قد بلغ نحو ٢٥٧مليار دولار أمريكى عام ١٩٨٧، هذا علاوة على ارتفاع حجم المساعدات الإنمائية الرسمية لأفريقيا جنوب الصحراء من نحو ٦٩٧١ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، إلى ما يقرب من ١٠٠١٨مليون دولار عام ١٩٨٧[٤٦] .

وبعد استعراض مجموعة من المقترحات المطروحة على الساحة الدولية من قبل الأطراف الدائنة والمدينة ، لحل أزمة المديونية الخارجية للدول النامية بشكل عام، وأزمة المديونية الخارجية لأقطار القارة الافريقية على وجه الخصوص، وتقييم كل من هذه الحلول من وجهة نظر الدول الأفريقية المدينة،

خلصنا إلى أن المواجهة الحقيقية لتلك الأزمة تتطلب مجموعة من الاجراءات التى يمكن بمقتضاها تخفيض أعباء الفائدة ومستوى المديونية أولا، وقبل البحث فى كيفية إعادة جدولة تلك الديون وتخفيف شروط السداد. وبدون ذلك، فإن البلدان الأفريقية المدينة لن تستطيع الاستمرار فى خدمة أعباء ديونها، بالاضافة إلى ما تتطلبه ظروفها من ضرورة الإسراع بمعدلات التنمية وما يحتاجه ذلك من تمويل.

ولتحقيق ذلك، يجب على الدول الأفريقية المدينة أن تتصرف بشكل جماعى وهو ماتبلور فى اتفاق هذه الدول على ضرورة عقد المؤتمر الدولى للديون للتوصل إلى حل جماعى لهذه الأزمة فكما يجتمع الدائنون الحكوميون فى نادى باريس، وتجتمع البنوك التجارية الدائنة فى نادى لندن لابد للدول المدينة من موقف جماعى للتعبير عن ظروفهم وقدراتهم ومن ثم متطلباتهم.

وتهدف الدول الأفريقية من الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولى للديون إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية للتخفيف من هذه الأزمة، من أهمها تأجيل موعد إستحقاق مدفوعات خدمة الدين بفترة سماح مدتها عشر سنوات، والإتفاق على مبلغ إجمالى أقصى لخدمة الدين يعبر عنه بنسبة مئوية من حصيلة صادرات الدولة المعنية ، وتخفيض أسعار الفائدة وتمديد آجال السداد لكافة الديون المستحقة بما لايقل عن ٥٠سنة، والعمل على تحويل القروض الثنائية الرسمية إلى منح (٤٧).

وهنا نجد أن اختلاف ظروف كل دولة مدينة عن ظروف غيرها من الدول، لايمكن قبوله كسبب لرفض مبدأ الحل الجماعى لأزمة المديونية . فمع التسليم بضرورة مراعاة خصوصية كل حالة، إلاأن هذا لايتعارض مع وجود أطر عامة لحل الأزمة، فهناك العديد من المقترحات الهامة والمناسبة لحل أزمة المديونية الخارجية تطرح من جانب البلدان المدينة ، حيث تتعهد فيها بسداد كل المستحق عليها من ديون ولكنها تطلب فقط تخفيف شروط السداد بما يتناسب مع ظروفها وما يترك لها بقية تساعدها لتحقيق التنمية وتمكنها من امتياز عقبة التخلف.وهو الأمر الذى يضمن - بالإضافة الى تحقيق التنمية لشعوب البلدان المدينة - استمرار قدرتها على سداد المستحق عليها من ديون وعدم توقفها مستقبلا عن السداد.

ورغم معقولية هذه المقترحات، لاتستطيع دولة مدينة بمفردها أن تضعها موضع التنفيذ. وهو ما يتطلب الموقف الجماعى، وضرورة التنسيق بين الدول المدينة من أجل اتخاذ مواقف موحدة. بل إن ذلك لايتطلب موقفا افريقيا موحدا فقط، ولكنه يتطلب موقفا عالميا موحدا للدول المدينة. فالاختلاف فى نوعية القروض - الرسمية والخاصة - لايعنى عدم إمكانية التنسيق بين مواقف الدول المدينة، حتى لو كان ذلك فى شكل مجموعات عمل من الدول المدينة تمثل كل منها نوعية معينة من القروض.

الهـوامـش

١- عبد الفتاح الجبالى . " المناظرة حول تصفية الديون الأفريقية " فى السياسة الدولية . العدد (٩٨) ، اكتوبر ١٩٨٩.- ص١١١

٢- سعيد النجار ." التصحيح والتنمية فى الأقطار العربية .- أبو ظبى : صندوق النقد العربى ١٩٨٧.

٣- رمزى زكى . الديون والتنمية : القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية .- القاهرة دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥.

٤- اسماعيل صبرى عبد الله وآخرون "كثافة ديون أفريقيا الخارجية الحالية والمستقبلية " فى الحلقة الدراسية الدولية حول الموقف الأفريقى الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية .- القاهرة ، أغسطس ١٩٨٩.

٥- ابراهيم احمد ابراهيم ." أزمة الديون الخارجية للدول النامية " فى السياسة الدولية ، العدد (٧٢) القاهرة ، ابريل ١٩٨٣.

٦- صالح نمولى . " التكييف الهيكلى فى أفريقيا جنوب الصحراء " فى : التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٨٩.

٧- من الأزمة الى النمو المتواصل فى أفريقيا جنوب الصحراء . فى التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٨٩.

٨- U.N ,Economic Commission for Africa, African Alternative to Structural Adjustment Programmes (AA,SAP). Framework for Transformation and Recovery, Addis Ababa ; ECA, n.d, (F/FCA/ CM . 15/6 /Rev.2).

٩- Ndoro,N. "Structural Adjustment Programmes in the (SADCC) Region", in Africa (Harare: Zimbabwe), Vol. 2 No. 11, 1989.

١٠- " إدارة أزمة الدين فى التسعينات فى التمويل والتنمية ، يونية ١٩٩٠

١١- ايشرات حسين. " الخبرة الحديثة لاستراتيجية الدين " فى التمويل والتنمية . المجلد الجديد (٢٦) ، العددرقم (٣) سبتمبر ١٩٨٩.ص١٢ -١٥

١٢- كلين ، توماس . " تخفيف ديون البلدان الأفريقية " فى التمويل والتنمية ، المجلد (٢٢٥) ،العدد رقم (٤)، ديسمبر١٩٨٨.

١٣- Mulford, David C., "The Baker Plan and Strengthening the Glogal Economy" in The World Banking, Vol. 5 No. 3, U.S.A. 1986.

١٤. Johnson, Christopher, "Fleshing out the Baker Plan for Third World Debt", The Banker,Vol . 135, No . 718, Dec. 1985.

١٥- سلوى العنترى ."خطة بيكر ومشكلة مديونية العالم الثالث " فى السياسة الدولية، العدد (٨٦)اكتوبر ١٩٨٦. -ص١٥٨

١٦- "نهج تخفيض الدين " فى : التمويل والتنمية المجلد (٢٦) ، العدد (٣) ، سبتمبر ١٩٨٩.- ص١٦.

١٧- دولى ، ميخائيل واطسون ، ماكسويل ." تنشيط استراتيجية الدين " فى التمويل والتنمية ، المجلد (٢٦) العدد (٣)، سبتمبر ١٩٨٩- ص ٨ -١٠

١٨- نسرين سامح مرعى . " الحلول الأمريكية لمديونية العالم الثالث " فى : السياسة الدولية ، العدد (٩٣)يوليو ١٩٨٨- ص٢١٢

١٩- أمانى فهمى ." قمة باريس الصناعية وقضايا العالم الثالث " فى : السياسة الدولية ،العدد (٩٨) ، اكتوبر ١٩٨٩- ص٢١٥

٢٠ - نديقوا ،فيليب . " حل أزمة ديون أفريقيا الخارجية فى اطار الانعاش والنمو " . بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية الدولية حول الموقف الافريقى الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية ، القاهرة ٢٨-٣٠ اغسطس ١٩٨٩.

٢١- عبد الفتاح الجبالى . المناظرة حول تصفية الديون الأفريقية . مرجع سبق ذكره، ص١١٦

٢٢- " نهج تخفيض الدين " فى : التمويل والتنمية ، مرجع سبق ذكرة ،ص١٦ .

٢٣ - همفريز ، شارلز . " التكييف والنمو فى أفريقيا " فى التمويل والتنمية ، المجلد (٢٦)، العدد (٢) يونية ١٩٨٩.

٢٤- بلاكويل ، ميخائيل ونوسيرا ، سيمون . "أثر تحويل الدين الى أسهم " فى : التمويل والتنمية المجلد (٢٥) ، العدد (٢) ،يونيه ١٩٨٨ - ص١٥ - ١٧.

٢٥- مدحت الزاهد " ديون العالم الثالث بين استراتيجية المجابهة واستراتيجية المفاوضة " فى السياسة الدولية ، العدد ٨٦ ، اكتوبر ١٩٨٦.

٢٦- سامى منصور . " السلاح والمديونية " فى : السياسة الدولية، العدد ٩٤، ١٩٨٧ .

٢٧- عمرو مصطفى كمال حلمى . " مبادرات حل أزمة مديونية الدول النامية " فى السياسة الدولية، العدد (٨٧) ، يناير ١٩٨٧ .

٢٨- Nural Islam , " The External Debt Problem of the Developing Countries with special Reference to the Least developed ", in:G.K.Helleiner (ed.) A World Divided, Cambridge:; University Press, 1997.

٢٩- اللجنة المشكلة لبحث قضايا التنمية برئاسة فيلى برانت . الشمال والجنوب : برنامج من أجل البقاء. الكويت: الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، ١٩٨٩.

٣٠- لجنة الجنوب . " قضية المديونية الخارجية " .- القاهرة : اللجنة ،١٩٨٩.

٣١- Organization of African Unity (OAU), African Common Position on Africa' s External Debt Crisis, Declaration of the Third Extra - Ordinary Session, Addis ABABA: OAU, No. 30 -Dec. 1 1987.

٣٢- حسن جاد الحق " الندوة الدولية عن أزمة ديون افريقيا الخارجية " فى : السياسة الدولية ، العدد (٩٨)اكتوبر ١٩٨٩ . - ص٢٦

٣٣- رمزى زكى . أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث .- القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨.

٣٤- Baran, P.A., The Political Economy of Growth, New York : Monthly Review Press, 1962.

من الاصدارات الحديثة لمعهد التخطيط القومى

احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى من نماذج التخطيط
واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى
(المرحلة الأولى)

الباحث الرئيسى : د. محرم الحداد سلسلة : قضايا التخطيط والتنمية